

الاسماء الثلاثة الاله، الرب، والعبادة

(31) التقنين، و وظيفة الحكومة تعريف أفراد المجتمع بواجباتهم ووظائفهم و مالهم و ما عليهم من حقوق ، ثم تحقيقها و تجسيدها. إن أعمال الحكومة والحاكمة في المجتمع لا تنفك عن التصرف في النفوس و الاموال و تنظيم الحريات و تحديدها أحياناً والتسلط عليها ولا يقوم بذلك إلا من كانت له الولاية على الناس و لولا ذلك لعُدَّ التصرف عدواناً، وبما أن جميع الناس سواسيه أمام الله و الكل مخلوق له بلا تمييز فلا ولاية لأحد على أحد بالذات بل الولاية لله المالك الحقيقي للإنسان والكون، والواهب له الوجود والحياة ، فلا يصح لأحد الإمرة على العبادة إلا بإذنه. فالأنبياء والعلماء والمؤمنون مأذونون من قبله سبحانه في أن يتولوا الأمر من قبله و يمارسوا الحكومة على الناس من ناحيته، فالحكومة حق مختص بالله سبحانه و الامارة ممنوحة من قبله. قال سبحانه: "إِنَّ الْدُّكُومَ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضِي الدُّقَّ وَ هُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ" (الأنعام|57). وقال سبحانه: "أَلَا لَهُ الدُّكُومُ وَ هُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ" (الأنعام|62). نعم إن اختصاص حق الحاكمية بالله سبحانه ليس بمعنى قيامه شخصياً بممارسة الإمرة، بل المراد أن من قام بالإمرة في المجتمع البشري، يجب أن يكون مأذوناً من جانبه سبحانه لإدارة الأمور، والتصرف في النفوس و الاموال. ولذلك نرى أن الله سبحانه: يمنح لبعض حق الحكومة بين الناس، إذ يقول: "يا داوودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَادْكُم بِإِذْنِ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَ لَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ" (ص|26) و على ضوء ذلك فلا محيص عن كون الحكومة في المجتمع الإسلامي مأذوناً بها من قبل الله سبحانه: ممضاة من جانبه، و إلا كانت حكم الطاغوت، الذي شجبه القرآن في أكثر من آية.